التدويل هدف النظام الرئيسي

القمة المصغرة شكلية ولا تحمل جديداً

خطاب سركيس اجترار لروتين الصراع

ان اهم ما يلاحظه المراقب المتتبع لمسيرة الاحداث السياسية على مسرح لبنان ، تلك الجهود المحمومة التي يبذلها فريق الحكم ، من اجل الخروج من دوامة المازق الصعب ، والمتمثل بعدم قدرته على فرض اهدافه واخضاع معسكر الثورة ، خاصة لجهة دفع مخططه الرامي الى تكريس سيطرة البرجوازية على عموم الساحه اللبنانية بالسرعة المطلوبة .

ان كل المعابر التي ترتكز اليها « الشرعية » لم تتجاوز حتى الان مجموعة الاقتراحات المعبرة عن طموحات المخطط الصهيوني الامبريالي في تصفية الثورة بالاستناد الى قوة « اسرائيل » الضاربة ، وفي مدى قدرتها على وضع هذه الغاية على جدول التنفيذ ، دون الاعتبار الذي يتناول الظروف العربية المحيطة بالتسوية والموقف الدولي المؤثر فيها والمحرك لها .

ان بقاء تحرك السلطة اللبنانية أسير المؤثرات الخارجية يعني مسالة تدويل الازمة على المدى المنظور ، وذلك بفعل ارتباطات مشكلة لبنان وليس الجنوب فقط بازمة الشرق الاوسط ، وعصبها القضية الفلسطينية . وهذا ما يجعل مرامي « الشرعية » التي تمثل المراة العاكسة لمصالح البرجوازية اللبنانية ، تصطدم بالوقائع المادية المؤلفة لكينونة الصراع وصيرورته وموقع الفرقاء . فالمعركة السياسية التي تقودها الدولة تعيش مراوحة لم تثمر عن اية نتائج تؤكد على مدى استفادة الدولة من هجمات « اسرائيل » التي بدات ملامح تكرارها بطلعات كثيفة للطيران المعادي ، وذلك بسبب الانقسام الحاصل بين طموحات القوى المضادة وبين امكانية تجسيدها .

فعلى الصعيد الدولي تستمر الجهود المبذولة من قبل السلطة اللبنانية لاحراز تقدم في مجال التركيز على دور الامم المتحدة ، وقد اشار بطرس الى ان الباسا سوف يتطرق الى الازمة اللبنانية وبالتحديد الجنوب في خطابه امام الجمعية العمومية ، أما توبني فقد طلب من الدولة أن تأخذ المبادرة في السعي لتنفيذ التزاماتها وتطبيق قرارات مجلس الامن ، لان في تحركها ما يدفعه الى تنفيذ التزاماته. ففضية الجنوب المرتبطة بالوضع العربي، تتاثر في حال احراز الموقف الدولي تقدما باتجاه المزيد من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان تطور الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سيفسح في المجال امام الدولة لان تستفيد في انتزاع بعض التنازلات من المقاومة في الجنوب خاصة اذا تم تعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وهذه التصورات تتنافى مع الواقع ، لان التسوية محصوره على المدى المنظور ضمن حدود اتفاقية كامب ديفيد والادارة الذاتية ، وسعي الامبريالية عبر كافة الضغوطات لجذب واستقطاب اطراف جديده للانضمام الى دائرة التسوية ، والاردن هو المؤهل الاول لطرق باب الخيانة المفتوح .

ولهذا فان واشنطن تنصح لبنان بالتريث في طرح قضية الجنوب دوليا ، خاصة ان امكانيات تجسيد قرارات مجلس الامن ، تصطدم بصعوبة بالغة ، ورغم الضمانة الاميركية ، بوقف اطلاق النار حتى آخر ايلول الحالي من أجل استمرار الفرصة النسبية لاستنفاد المعركة السياسية حتى نهايتها المرسومة ، في الوقت الذي تتعدم فيه امكانية تلبية لبنان دعوة كارتر للانضمام الى كامب ديفيد ، رغم معرفتنا بانه موافق ضمنيا شرط أن يرتب أوضاعه الداخلية ويسبقه الاردن الى ذلك على ضوء المعهدات العربية .

ان تاكيدات الرومان ان لا احتلال « اسرائيلي » للجنوب وان سعد حداد سوف يضعف وتضاءل دوبله ، وان هناك احتمالات تغير في السلطة الصهيونية ، وبالتالي دعوتهم الرجعية لان يتحاور العرب مع « الاسرائيليين المعتدلين » ، ان هذه التاكيدات الخائفة ستضاف الى المحاولات العديدة الجارية في المداولات الدولية ، مقرونة بتوقع مبادرة اوروبية أو اجتماع في الامم المتحدة ، يلمح الى العودة لمؤتمر جنيف انطلاقا من كامب ديفيد .

ان الامبريالية تعتبر ان مشكلة الشرق الاوسط ، هي من أكثر المسائل الحاحا وتعقيدا ، وتوقف عليها الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم الرأسمالي ، وسوف تسعى بعد استهلاك كل الوسائل الكلاسيكية الابلة لفرض سيطرتها ، الى ايجاد انماط جديده في تعزيز هيمنتها ، تعتمد على اثارة القلاقل والاضطرابات لتعجير الاوضاع الداخلية في الكيانات التابعة ، لشرذمتها وتكريس الدويلات الطائفية والعنوية . وذلك من أجل شل النضال الوطني والاجتماعي المتصاعد ، وتعطيل وحدة حركة الثورة العربية خاصة ، للمحافظة على سيادتها واستنزاف ثروات الشعوب . وحتى بروز بوادر او ملامح معطيات مستجده ، سيبقى الصراع مفتوحا تنقله بوابة الجنوب المشرعة الى داخل لبنان ، لبطال تاثيره كل المنطقة العربية .

اما على الصعيد العربي ، فترى الانظمة العربية ان المعطيات الدولية لا تستوجب قمة ، لانها ستاتي شكلية ودون فائده ترتجى ، فمما لو تم عقدها في هذه الظروف ، مما يفرض تاجيلها حتى نهاية هذه السنة ، كي يتم فسح المجال وفي هذه الفتره بالذات للتحرك الدولي الذي شهد نشاطا ملحوظا من اجل تقديم الدعم الفوري والمعنوي ، وممارسة شتى الضغوطات للوصول الى المبتغى المامول في تصفية الثورة .

فلبنان الرسمي الذي يريد ان يعالج مشكلة جنوبه بمعزل عن ازمة الشرق الاوسط وصلبها القضية الفلسطينية ، يواجه موانع تقلق الافاق امام هذه الرغبة ، لانه لا يمكن معالجة قضية الجنوب في اطار القمة العربية ، الا من الزاوية التي تخدم فيها المساعي المبذولة لايجاد حل شامل لازمة المنطقة برضى جميع الاطراف أو اكثرها على الاقل ، وهذا ما يجعل قدره قوى التحالف اليميني في لبنان ومعهم العدو الصهيوني ، عاجزة عن فك لحمة الترابط في حيثيات النزاع العربي ـ الصهيوني وبالتالي صعوبة فرض حلول جزيئة لا تراعي الاساس المادي لمراكز القوى المؤثرة والفاعلة .

فبعد ادراج موضوع الجنوب على راس جدول قمة عربية ، سيشارك فيها لبنان من خلال تقديم تصورات محدده لحلول ومخارج تؤمن مصلحته العامة من وجهة رسمية ، عليه أن يقوم بجهود مكثفة لتقريب وجهات النظر مع المقاومة التي شكل عقبة رئيسية في وجه أية تسوية ، فالقمة العربية لن يكون لها أية ميزات نوعية اذا لم يتم الوفاق اللبناني ـ الفلسطيني ، هذا المطلب الصعب يجب أن تشكل الجسر المؤدي الى نتائج ايجابية ، على صعيد الوصول الى حلول في سياق الصراع . فالعالم الذي بدأ يدخل العصر الفلسطيني ويشعر بضرورة حدوث نوع من التقدم الثانوي في حل قضيته ، لن يكون أسير من العرب في عدم اغفال الحقوق الوطنية الفلسطينية اعلاميا ، ولو تجنبا لكوارث سياسية واقتصادية واجتماعية .

وما التمايز الحاصل في الموقف الرسمي العربي الا من باب طبيعة الظروف المختلفة التي تعيشها المنطقة العربية على الاخص . أما بالنسبة لسوريا فهي معنية قبل غيرها من الدول العربية لايجاد مخرج للوضع في لبنان يتلاءم مع مصالحها ، فهي موجوده على ارضه ، ولها صلات ذاتية وموضوعية بقضية الشرق الاوسط ، وتمثل المقاومة بالنسبة لها حليفا موثوقا في مواجهه المخطط الامبريالي الصهيوني ، وقد اكدت صحيفة « الجزيرة » السعودية ، انه لم يعد بمقدور القوى اللبنانية والعربية ، أن تطرح حلا عربيا لازمة الجنوب ، وان حلها مرهون تماما بحل ازمة الشرق الاوسط ونهاية « اللعبة » الدولية في هذه المنطقة ، وهذا تاكيد

على ترابط الوضع اللبناني ولس الجنوب فحسب بمشكلة الشرق الاوسط ، وفتح الطريق أمام الحلول .

ومن ذات المنطلق سوف ترفض منظمة التحرير خروج قواتها العسكرية من جنوب لبنان ، نزولا عند طلب السلطة اللبنانية ، حيث اعتبر عرفات ان أية تنازلات في جنوب لبنان والانجرار نحو التفويض في مناطق شمالي الليطاني ، لا تمثل فقط بلبية لمقررات كامب ديفيد الخيانية ، وان مجرد طرحها على بساط البحث سيخدم هذه الاتفاقات ، بل سؤدي الى تسهيل اجراء التصفيه للمقاومه الملتزمه بعدم شن هجمات من جنوب لبنان لا مباشرة ولا مداوره ، وباتي هذه الضغوطات اللبنانية في ظروف عربية لم تعط جديدا حتى الان ، وفي تتصل الحكم اللبناني من تنفيذ أي بند من مقررات قمة بغداد ، مما يساهم في كشف نوايا « الشرعية » كاحدى الاطراف الفاعلة في تنفيذ المخطط الصهيوني ـ الانعزالي .

ان هم الدوله اللبنانية الاول سيتركز على ادخال الجيش الى صور والنبطيه ، وانسحاب المقاومه والحركه الوطنيه من جنوبي الليطاني ، وتوسيع الدوائر الامنيه في الداخل ، هذا الهم ستحمله « الشرعية » ، الطامحة من لقاءات ابو اياد الى عقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الى جانب عرفات وسركيس ، حافظ الاسد ، الى هذه القمه المصغره التي تدعو لها السلطه تحتشعارات معالجة وضع الجنوب ودرء الاخطار التي تهدده ، وتطبيق قرارات مجلس الامن ، وهي تقدم الحجج والمبررات لانتزاع مطالبها التي تعطيها حسب رايها فيما لو حصلت عليها ، هامشا تتحرك من خلاله للمطالبة الدولية ولا سيما من الولايات المتحده ، للاسهام في وقف هجمات « اسرائيل » ، واتاحة الفرصة لها في مرحلة لاحقة لوقف دعمها للمجموعات الحدودية الانعزالية تمهيدا لدخول الجيش الى الشريط الحدودي . اذا فالدوله تتحرك فقط من اجل بسط هيمنتها على المناطق الوطنية دون المناطق الاخرى .

أما على الصعيد الداخلي ، نرى الحص يساوي ما بين الاشتباكات في الشرقيه والغربية وتقول ان منطق الشرعية يجب ان يسود . وتوبني يبشر بسلسله تدابير تتدرج على لائحة العمل الرسمي لمعالجة وضع الجنوب في فترة وقف اطلاق النار ، فالمطلوب رسميا ، ان تتحرك الشرعية لتنفيذ خطه ميدانيه ـ سياسية في الجنوب بالاستفاده من المعطيات الخارجية الحاصلة املا بان تنعكس ايجابيا لدؤمر مظله سياسه لهذه الخطه ، مع العلم ان « اسرائيل » وكما هو حاصل لم تفصل الجنوب عن القضية الفلسطينية لانها تستعمله ورقة ضغط بيدها من جهه ومدخلا لتصفية المقاومة من جهة اخرى . والمقاومه لن تتنازل بدورها في الجنوب ، ليس فقط لان لبنان هو الساحة الاخيره والوحيدة كقاعده لوجودها تنطلق منها ، انما بسبب طبيعة الاهداف المعاديه المؤديه الى ذبحها لصالح المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي .

فالكلام عن خطة ضمنيه لمعالجة وضع الجنوب وضعتها الدوله كاساس للبحث ، تنص على عدم استخدام الجنوب لتنفيذ عمليات عسكرية من اي نوع وعدم اختراق مناطق الطوارىء الدولية ، وابعاد جميع الفرقاء عن المدن ، وعدم استعمال لبنان كقاعده اعلامية فلسطينيا ، والغاء المظاهر المسلحة .. الخ .

هذه الخطة التي شاع عنها سوف تصطدم بطبيعة المقاومة ومصالحها المعارضة مع نوعية هذه التنازلات، خاصة وان أجهزة « الشرعية » العسكرية تشارك عسكريا الى جانب العصابات الانعزالية و « اسرائيل » وقد جاء مقتل الجندي طوني البطار الذي كان يشارك في هجوم كتائبي على الارمن خير دليل على ذلك . فالدولة تحاول الاستفاده من مناخ الاشتباكات التي وقعت في المنطقة الوطنية، واستثمار الاجواء السياسية الشعبية التي خلقتها ، لتوسيع دائرة جيش خوري وانزاله الى المنطقه الغربية ، حيث زار المرجي دمشق لهذه الغاية ، وارتفع سيل من الاصوات الناعبة المنادية باعطاء الجيش ، خاصة شرطة « المكافحة » ، مهاما في داخل المناطق الوطنية ، علما ان كل الدلائل تشير الى ان اجهزه « الشرعيه » المشبوهة هي التي كانت وراء احداث الغربية والذي يثبت ذلك توقيت الاشتباكات ، واتساعها ، واستمرارها ، وبالتالي موقف الدولة المنتهج لذات الاهداف الرجعية على ضوء هذه المعارك بعد تضخيمها اعلاميا ، لقتل سبل الافادة والتعبئة المضادة لمعركة « الامن الذاتي » الدموية ضد الارمن .

ان دلالات احتدام المرحلة القادمة لا يعبر عنها مستوى تفاقم الوضع الداخلي فقط ، بل تبشر بها تهديدات عزرا فانسمان وزير حربية العدو بشن حرب جديده ضد لبنان تستخدم فيها انواع الاسلحة كافة وصولا الى الغارات والاحتلال ، واستعمال اشد الوسائل والرد بعمل عسكري شديد على اية هجمات جديدة تقوم بها قوات المقاومة من جنوب لبنان .

أما بالنسبة لخطاب سركيس في ٢٣ أيلول الحالي فسوف يضمنه سياسة الحكم الراعية الى بسط سياده « الشرعية » ، فاذا حدد سركيس تصورا محددا للمرحلة القادمة في رسالته التي سيدلي بها ، فيعني ذلك ان مرحلة جديدة من الصراع ستنشا بالضرورة وتشهد تطورات هامة تشكل نوعا من التحدي البارز ، تدخل فيه « الشرعية » طرفا مباشرا لتمثل الجبهة الانعزالية في مواجهة الثوره ، وهذا الاحتمال يجعل الدولة في مازق حيث تكشف كافة اوراقها دفعة واحدة ، مما يسرع في معركة لم تحن اوانها بعد تدخل فيها الدولة في ظروف لم تنضج معها كل المرتكزات التي تؤمن نجاحها ، اما اذا لجا سركس الى فرض تقييم كلاسيكي للمستوى الذي وصلته حصيلة المحاولات التي بذلها لمعالجة الاوضاع (وهذا هو الارجح) مما يعني اتخاذ موقف السير على ذات وتيره المعركة السياسية الدائرة واستمرار التمهيد للمعركة الفاصلة ، وهذا يمثل تجميدا للاوضاع الداخليه التي تكبل بقيود شائكة ، تؤكد ان الباب لا زال مقفلا أمام سلل «الشرعية» لتحقيق المخطط الصهيوني الانعزالي ، وان الهجمات الصهيونية ستتواصل هادفة الى انهاء وجود الثوره .

ان التطورات القادمة تحمل في باطنها الكثير خاصة عجز معسكر الخصم عن احداث فعل التصفية ، وتركيزه مع « الجبهة اللبنانية » على شرذمة لبنان الى دويلات مع ما يمثل ذلك من استمرار الصراع على نحو متصاعد ابدا . فاما السيطره على لبنان وانهاء الوجود الوطني ، واما تقسيمه الى كانتونات طائفية وفئوية .

ان موقف الحركة الوطنية الانتظاري ، في ظروف المازق الذي يعيشه المخطط المعادي ، لتبلور الموقف العربي الرسمي العام غير المنسجم في النظر لازمة الجنوب ، وهذا ما أكدته خلافات مؤتمر بغداد ، وموقف المقاومة الفلسطينية والتي تشكل ثقلا يخلق توازنا على الساحة اللبنانية ، وهو يعكس بحدود المناخ العربي ، وبرصد نسبية اتجاهات الموقف الدولي ، يضاف اليه اختلاف وجهات النظر بين أطراف الحركة الوطنية من مسالة الجنوب وموضوع التصدي لدويلة سعد حداد ، وخطة انتشار الجيش في المناطق الوطنية واعطائه مهمات اوسع ، وما يمثل موقف الشارع الاسلامي الذي يلتف الى حد ما حول « الشرعية » كل ذلك يتوافق مع مواقف الدولة التي تدرس بدقة وعنايه مسالة ادخال الجيش ، وتحديد المواقع وكيفية انزاله ، والاستفادة من قوة كوكبا والكتيبة الثانية ، لباي اكثر تماسكا في الوقت الذي تتازلت فيه السلطة عن الدخول الى الشريط الحدودي وتنفيذ قرارات مجلس الامن ، بل انها تريد فقط اخضاع المناطق الوطنية ، متنازلة للقوى المضادة للثورة عن كل المواقع المحتلة . ان هذا الموقف الانتظاري بشكل مقتلا للثورة ، والموقف الثوري البديل في ظل مازق الخصم هو في النضال وتشديد الخناق عليه وافشال المخطط الصهيوني الانعزالي لاسقاط النظامودحر الصهاينة والانعزاليين.

ان كل الدوائر العربية والدولية المنتمية الى قوى الثورة المضادة قد شاركت من منطلقها لانهاء مشكلة الجنوب الذي يعاني من حرب التدمير والابادة ، ورغم ذلك كله بقيت البندقية الوطنية المقاتلة مشرعة ، لتسقط اربع سنوات من الحرب البربرية الرامية الى اسكات صوت المقاتل الوطني في لبنان .. وكانت النتيجة سلبية !..

ابو نضال